مؤتمر دولي حول ارتقاء أفريقيا إلى مصاف الدول الصاعدة

أبيدجان 28-30 مارس/آذار 2017

بيان صحفي

مكنت المداخلة التي قدمت اليوم من تسليط الضوء على التقدم الذي أحرزه المغرب في المجالات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية والبيئية و كذا من إبراز التحديات القائمة والإصلاحات الضرورية.

يعتبر مفهوم الصعود مفهوما معقدا وصعب التعريف، ولا يمكن حصره أو التعامل معه من منظور اقتصادي فحسب. حيث يرتبط ضرورة بالقيادة السياسية ونوعية الحكامة السياسية والرأسمال البشري والتنمية المجالية والاندماج الإقليمي.

وقد اختار المغرب منذ استقلاله طريق التعددية السياسية واقتصاد السوق ذي البعد الإنساني. كما شهد مسلسل مصالحة وطنية في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2005. ثم شكل تبني دستور يوليوز 2011 قفزة نوعية مهمة، وكان تتويجا لمسلسل طويل من الإصلاحات المتعددة الأبعاد.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ركزت الجهود المبذولة على تقوية الاستقرار الماكرو- اقتصادي والتهيئة المجالية وتطوير البنيات التحتية ووضع استراتيجيات قطاعية من أجل تغيير تخصصات المغرب وتنويع رافعات التنمية لدى الفاعلين الاقتصاديين المغاربة، ولاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

شهد المجال الاجتماعي تطورا كبيرا في عروض التربية والتدريب والصحة والسكن. وأدى تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ سنة 2005 إلى تحسين قدرات الفئات الهشة والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل.

قام المغرب أيضا بمجموعة من الإصلاحات المجتمعية منذ بداية الألفية الثالثة، وعلى رأسها رد الاعتبار لمكانة المرأة المغربية والنهوض بحقوقها وتأطير الحقل الديني وتطوير المجتمع المدني.

كان المغرب سباقا إلى تبني سياسة تعبئة الموارد المائية، وحظيت جهوده في هذا الباب بالاعتراف والتقدير على الصعيد الدولي، وقد جعل الآن من النهوض بالطاقات المتجددة، ولاسيما الشمسية والريحية، محور استراتيجيته الطاقية المركزي. وقد احتضنت المملكة، بحكم أدوارها النشيطة في النقاشات الدولية

حول قضايا المناخ والبيئة، قمة المناخ كوب 22 شهر نونبر/تشرين الثاني 2016. هذا وتمتلك البلاد في الوقت الراهن استراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة.

تنبني السياسة الخارجية المغربية على مواقف دولية قائمة على الاعتدال السياسي والديني والمشاركة المنتظمة في عمليات حفظ السلام والمبادرات الإنسانية، وكذا الاهتمام المتنامي بالقضايا الشاملة والانفتاح الاقتصادي بما يسمح للمملكة من استغلال موقعها الجيو استراتيجي وتطوير مكانتها كقطب إقليمي.

ويمتلك المغرب سمعة طيبة على الصعيد الدولي، بفضل قطعه أشواط مهمة في درب الإصلاح والتحديث الاقتصادي. كما يعتبر المغرب شريكا استثنائيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وترى فيه الدول الإفريقية شريكا ذي مصداقية وجديرا بالثقة.

وتظهر الإنجازات السالفة الذكر أن المغرب يتوفر على معظم معايير الإقلاع والصعود. كما أنها تقوي عزم المملكة على السير قدما نحو الأمام وعلى بذل مزيد من الجهود من أجل مواجهة التحديات القائمة.

وعلى غرار الدول الصاعدة الأخرى، يعتزم المغرب مواصلة الجهود من أجل تأهيل و تحديث النظام التعليمي وتثمين الرأسمال اللامادي، باعتباره مصدرا مهما لخلق الثروة و الشغل، وتحسين حكامة القطاعات العمومية. كما يعتزم إنجاح ورش الجهوية الموسعة من خلال وضع أسس تنمية مجالية متناغمة.

من أجل اندماج كبير في سلاسل القيم العالمية، فإن المغرب لا يدخر جهدا في تشجيع التطور الدولي للمقاولات المغربية المتوسطة، على غرار ما تم تفعيله بالنسبة للشركات الوطنية الكبرى. بالإضافة إلى ذلك، سيتم خلق علامة المغرب.

هذا وستعزز عودة المغرب إلى حظيرة الاتحاد الأفريقي مكتسبات المملكة، وستعطي لا محالة دفعة إضافية لتنمية القارة بشكل مستقل.